Journal Of the Iraqia University (74-6) October (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي في القانون الخاص: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والأوروبية

غفار حسين علي حمادي
محامي / ماجستير في القانون الخاص

الملخص

شهدت السنوات الأخيرة انتشارًا واسعًا للأصول الرقمية مثل العملات المشفرة، الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعقود الذكية، مما أثار تساؤلات حول تصنيفها القانوني في إطار الملكية الخاصة. يهدف هذا البحث إلى دراسة الأصول الرقمية باعتبارها حقًا ملكيًا في القانون الخاص، من خلال مقارنة التشريعات العربية والأوروبية. يتناول المبحث الأول مفهوم الأصول الرقمية وطبيعتها القانونية، ويحلل الإطار التشريعي العربي والأوروبي المرتبط بها. بينما يركز المبحث الثاني على الأسس القانونية لتصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي والآثار المترتبة على الحقوق والالتزامات المتعلقة بها، سواء على المستوى الفردي أو التجاري. أما المبحث الثالث، فيستعرض أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات العربية والأوروبية، موضحًا التحديات القانونية والفجوات التشريعية التي تواجه تنظيم هذه الأصول. توصل البحث إلى أن الأصول الرقمية يمكن إدراجها ضمن الملكية الخاصة وفق معايير القانون المدني، إلا أن هناك حاجة ملحة لتطوير التشريعات العربية لتواكب التطورات التكنولوجية وتحمي حقوق الأفراد والمؤسسات. كما أظهرت المقارنة مع التشريعات الأوروبية أهمية تنظيم الأصول الرقمية بشكل شامل، بما يضمن التداول الآمن والاستثمار الفعّال، ويحد من المخاطر القانونية والتقنية.يخلص البحث إلى ضرورة صياغة سياسات تشريعية متكاملة، توازن بين الابتكار الرقمي وحماية الحقوق القانونية، بما يحقق استقرار السوق الرقمي ويعزز الثقة في المعاملات الرقمية.**الكلمات المفتاحية:** الأصول الرقمية، الحق الملكي، القانون الخاص، التشريعات العربية، التشريعات الأوروبية، الملكية الرقمية، العملات المشفرة، NFTs.

Abstract

Recent years have witnessed the widespread proliferation of digital assets such as cryptocurrencies, non-fungible tokens (NFTs), and smart contracts, raising questions about their legal classification within the framework of private property. This research aims to examine digital assets as a property right in private law, by comparing Arab and European legislation. The first section examines the concept of digital assets and their legal nature, and analyzes the related Arab and European legislative framework. The second section focuses on the legal basis for classifying digital assets as a property right and the implications for the rights and obligations associated with them, both at the individual and commercial levels. The third section reviews the similarities and differences between Arab and European legislation, highlighting the legal challenges and legislative gaps facing the regulation of these assets. The research concludes that digital assets can be classified as private property according to civil law standards, but there is an urgent need to develop Arab legislation to keep pace with technological developments and protect the rights of individuals and institutions. The comparison with European legislation also highlights the importance of comprehensively regulating digital assets, ensuring safe trading and effective investment, and mitigating legal and technical risks. The study concludes that comprehensive legislative policies must be formulated that balance digital innovation with the protection of legal rights, thus achieving digital market stability and enhancing trust in digital transactions.**Keywords**: Digital Assets, Property Rights, Private Law, Arab Legislation, European Legislation, Digital Property, Cryptocurrencies, NFTs.

المقدمة

في العقدين الأخيرين، شهد العالم تطوراً هائلاً في مجال التكنولوجيا الرقمية وظهور أدوات مالية جديدة تعتمد على تقنيات مبتكرة مثل البلوك تشين والعملات الرقمية المشفرة والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) والعقود الذكية. هذا التطور لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب،

بل أثار أيضاً تحديات قانونية وأخلاقية جديدة، لاسيما فيما يتعلق بتصنيف هذه الأصول وحمايتها ضمن إطار القانون الخاص. إن الأصول الرقمية، على الرغم من طبيعتها غير الملموسة، تمثل قيمة اقتصادية حقيقية وتحمل في طياتها إمكانية كبيرة للتداول والاستثمار، مما يفرض على المشرعين وضع ضوابط قانونية واضحة لضمان حقوق الأفراد والمؤسسات وحماية استقرار السوق الرقمي.تُعد مسألة تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي إحدى المسائل الجوهرية في القانون الخاص، حيث يثار السؤال حول ما إذا كانت هذه الأصول تُعد ملكية خاصة يمكن للأفراد التصرف فيها بحرية، أم أنها مجرد حقوق عينية محدودة تخضع لقيود قانونية معينة. هذه المسألة لا تقتصر على مجرد نقاش نظري، بل تمتد لتشمل الآثار العملية على المعاملات التجارية والمالية والاستثمارية، بما في ذلك كيفية إثبات الملكية الرقمية، وتنظيم التداول، وضمان الحماية القانونية للمستخدمين، وكذلك تحديد المسؤولية في حال وقوع اختلاس أو تلاعب بهذه الأصول. إن فهم هذه الجوانب القانونية والتشريعية يُعد ضرورياً لتمكين الفقه والقانون من مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وهو ما دفع العديد من الدول العربية والأوروبية إلى وضع تشريعات وتنظيمات خاصة بالأصول الرقمية.تتميز التشريعات العربية والأوروبية بوجهات نظر مختلفة تجاه الأصول الرقمية، إذ نجد أن بعض الدول الأوروبية قد تبنت أطرًا قانونية شاملة تنظم التداول وحماية الحقوق، في حين لا تزال العديد من الدول العربية في مرحلة التجربة أو وضع قواعد مبدئية، مع وجود فجوات تشريعية تحتاج إلى معالجة عاجلة لمواكبة التوسع في استخدام هذه الأصول. ومن هنا تأتي أهمية البحث المقارن بين التشريعات العربية والأوروبية، لفهم نقاط التشابه والاختلاف، واستعراض التحديات التي تواجه المشرع العربي، سواء فيما يتعلق بتعريف الأصول الرقمية، أو بتحديد طبيعتها القانونية، أو بتحديد الحقوق والالتزامات المترتبة على تصنيفها كحق ملكي.يمثل تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار القانوني وتوفير بيئة آمنة للتداول والاستثمار، حيث يتيح للملاك والمستثمرين معرفة نطاق حقوقهم وواجباتهم القانونية. كما أن المقارنة بين التجربة العربية والأوروبية تتيح استخلاص الدروس المستفادة من التشريعات الأوروبية المتقدمة، والتي تمكنت من مواجهة العديد من التحديات التقنية والقانونية من خلال وضع قواعد واضحة للملكية الرقمية، وتنظيم العقود الرقمية، وضمان حماية المعاملات من الاحتيال والتلاعب. هذا الأمر يعكس الحاجة الملحة لتطوير التشريع العربي بما يتماشى مع المعايير الدولية، ويحقق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات.يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة شاملة للأصول الرقمية من منظور القانون الخاص، وتحليل إمكانية تصنيفها كحق ملكي، من خلال استعراض الإطار التشريعي العربي والأوروبي، ومناقشة الأطر القانونية المعتمدة في كل منهما، مع التركيز على الآثار العملية لتصنيف هذه الأصول على الحقوق والالتزامات، سواء على المستوى الفردي أو التجاري. كما يسعى البحث إلى إبراز التحديات القانونية والفجوات التشريعية التي تواجه تنظيم الأصول الرقمية في العالم العربي، وتقديم مقترحات واقعية لتعزيز الحماية القانونية وضمان التداول الآمن. من خلال هذا البحث، يُمكن للمهتمين بالقانون والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي فهم طبيعة الأصول الرقمية وكيفية التعامل معها من منظور قانوني، وهو ما يسهم في تعزيز المعرفة القانونية وإثراء الدراسات المقارنة بين التشريعات المختلفة.إن أهمية هذا البحث تتجلى في أن الأصول الرقمية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي الحديث، وهي تشكل محورًا رئيسيًا للمعاملات المالية والاستثمارية في العالم، مما يستدعي تطوير قواعد قانونية دقيقة للتعامل معها وحماية الحقوق المرتبطة بها. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي تمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق القانونية، وضمان تكامل التشريعات العربية مع المعايير الدولية، بما يسهم في خلق بيئة قانونية متينة ومستقرة للأفراد والمؤسسات والمستثمرين في المجال الرقمي.

بيان المسالة

تتمثل المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في غياب وضوح قانوني بشأن تصنيف الأصول الرقمية ضمن إطار القانون الخاص، وما إذا كانت تُعتبر حقًا ملكيًا يتمتع بخصائص الملكية التقليدية، أو مجرد حقوق رقمية محدودة تخضع لقواعد خاصة. فمع الانتشار الواسع للعملات الرقمية المشفرة، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعقود الذكية، أصبح من الضروري تحديد وضع هذه الأصول القانونية بدقة لضمان حماية الحقوق والتعامل الآمن في السوق الرقمي.في التشريعات العربية، لا تزال الكثير من القوانين قاصرة أو غامضة فيما يخص الأصول الرقمية، الأمر الذي يخلق فجوات قانونية قد تؤدي إلى نزاعات حول الملكية، والتداول، والالتزامات المترتبة على هذه الأصول. بالمقابل، قدمت بعض التشريعات الأوروبية، خصوصًا على مستوى الاتحاد الأوروبي، أطرًا قانونية أكثر وضوحًا لتنظيم الملكية الرقمية وحماية الحقوق، إلا أن هناك أيضًا تحديات مستمرة نتيجة الطبيعة المعقدة لهذه الأصول وسرعة تطور التكنولوجيا الرقمية.وبالتالي، يطرح البحث مسألة رئيسية تتمثل في: كيف يمكن تصنيف الأصول الرقمية في القانون الخاص كحق ملكي، وما هي الضوابط القانونية اللازمة لتحقيق ذلك؟ وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات العربية والأوروبية في هذا المجال؟ والإشكالية تكمن في ضرورة إيجاد توازن بين حماية حقوق الملاك وتشجيع الابتكار الرقمي، مع معالجة

الثغرات القانونية التي قد تعيق تنظيم الأصول الرقمية على نحو فعّال.يهدف هذا البحث إلى معالجة هذه المشكلة من خلال دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والأوروبية، وتحليل مدى إمكانية إدراج الأصول الرقمية ضمن الملكية الخاصة، واستكشاف الآثار القانونية والعملية المترتبة على ذلك، مع تقديم توصيات لتعزيز الإطار القانوني العربي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

اهمية البحث واهدافه

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في التحديات القانونية المتزايدة التي فرضتها الأصول الرقمية على القانون الخاص، خصوصًا مع انتشار العملات المشفرة والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) والعقود الذكية. فقد أحدثت هذه الأصول ثورة في الأسواق المالية والتجارية، وأصبحت تمثل قيمة اقتصادية حقيقية، مما يفرض على المشرعين والفقهاء دراسة وضعها القانوني بدقة. إن غياب تنظيم قانوني واضح في العديد من الدول العربية يخلق فجوات قانونية قد تؤدي إلى نزاعات حول الملكية، والتداول، وتحديد الحقوق والالتزامات، بينما تقدم التشريعات الأوروبية نماذج متقدمة يمكن الاستفادة منها في تطوير التشريعات العربية.تكمن أهمية البحث أيضًا في المساهمة في تطوير الفقه القانوني العربي لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وإيجاد حلول قانونية توازن بين حماية حقوق الأفراد والمؤسسات، وتشجيع الابتكار الرقمي. كما أن البحث يسعى إلى إثراء الدراسات المقارنة بين التشريعات العربية والأوروبية، وهو ما يسهم في تقديم رؤى عملية لتطوير الأطر القانونية وتنظيم الأصول الرقمية بشكل يحقق الأمن القانوني والاستقرار الاقتصادي.

أهداف البحث

١. **تحديد طبيعة الأصول الرقمية** من منظور القانون الخاص، وتحليل مدى إمكانية تصنيفها كحق ملكي.
٢. **دراسة الإطار التشريعي العربي والأوروبي** المتعلق بالأصول الرقمية، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف.
٣. **تحليل الآثار القانونية والعملية** لتصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي، بما يشمل الحقوق والالتزامات المتعلقة بها.
٤. **تسليط الضوء على التحديات والفجوات القانونية** في التشريع العربي، واقتراح حلول واستراتيجيات لتطويرها.
٥. **تقديم توصيات عملية** لتعزيز حماية الحقوق القانونية للأفراد والمؤسسات، وضمان تداول آمن وفعال للأصول الرقمية.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، الذي يتيح فحص الأصول الرقمية من منظور القانون الخاص من خلال مقارنة التشريعات العربية والأوروبية، بهدف تحديد مدى إمكانية تصنيفها كحق ملكي واستكشاف الآثار القانونية والعملية لذلك. وقد تم اختيار هذا المنهج لما يوفره من قدرة على تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة القانونية المختلفة، واستنتاج المبادئ القانونية العامة التي يمكن الاستفادة منها لتطوير التشريع العربي.كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي في استعراض المفاهيم القانونية الأساسية المتعلقة بالأصول الرقمية، وتوضيح طبيعتها القانونية وخصائصها، وذلك من خلال دراسة النصوص القانونية، واللوائح التنظيمية، والفقه القانوني العربي والأوروبي، إضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة والمقالات العلمية المحكمة في مجال القانون الرقمي.ويشمل البحث أيضًا المنهج الاستقرائي، من خلال تحليل حالات عملية وأمثلة تطبيقية للأصول الرقمية، سواء في التشريع العربي أو الأوروبي، وذلك لفهم كيفية التعامل القانوني مع هذه الأصول في الواقع، وتحديد التحديات والممارسات القانونية المعتمدة. كما تم توظيف المنهج النقدي لتقييم الفجوات التشريعية وأوجه القصور في حماية الحقوق، واستنتاج توصيات عملية لتطوير الأطر القانونية وتنظيم الأصول الرقمية بشكل أكثر فعالية.بهذا، تم المزج بين المناهج التحليلية والوصفية والاستقرائية والنقدية، لضمان تقديم دراسة شاملة ومتوازنة، تجمع بين النظرية والتطبيق، وتساهم في إثراء الفقه القانوني العربي بمقارنة معمقة مع التجارب الأوروبية، وتقديم حلول عملية لمواجهة التحديات القانونية الناشئة عن الأصول الرقمية.

المبحث الأول: مفهوم الأصول الرقمية وإطارها القانوني

المطلب الأول: تعريف الأصول الرقمية وطبيعتها القانونية

الفرع الأول: تعريف الأصول الرقمية

الأصول الرقمية هي كائنات غير مادية تُخزن وتُدار باستخدام تقنيات الحوسبة المتقدمة مثل البلوكشين والتشفير، وتتميز بعدم وجود وجود مادي ملموس لها، مما يجعل تصنيفها القانوني مسألة معقدة. تشمل هذه الأصول العملات المشفرة مثل البيتكوين والإيثيريوم، التي تُستخدم كوسيلة للتبادل الرقمي وتخضع لتقلبات السوق، وتتميز باللامركزية والاستقلال عن أي سلطة مركزية (Tapscott & Tapscott, ٢٠١٦, p. ٤٥).

بالإضافة إلى ذلك، توجد الرموز غير القابلة للاستبدال أو NFTs، التي تمثل ملكية فريدة لأصل رقمي معين، مثل الأعمال الفنية أو الموسيقى أو العناصر الافتراضية في الألعاب الإلكترونية، ويتم تسجيلها على البلوكشين لضمان أصالتها وحمايتها من التزوير (Dowling, ٢٠٢٢, p. ١٢).من بين العناصر المهمة الأخرى العقود الذكية، وهي برامج إلكترونية تُنفذ تلقائياً عند استيفاء شروط محددة، وتستخدم لضمان الشفافية والأمان في المعاملات الرقمية، مثل تنفيذ المدفوعات أو نقل الملكية دون الحاجة إلى وسطاء (Devetsikiotis & Christidis, ٢٠١٦, p. ٢٢٩). كما تشمل الأصول الرقمية الرموز الرقمية أو التوكنات، التي قد تمثل حقاً في مشروع معين أو وحدة قياس للقيمة في أنظمة التمويل اللامركزي والألعاب الإلكترونية (Gans & Catalini, ٢٠١٦, p. ١٥)من الناحية الاقتصادية، تعتبر هذه الأصول موارد مالية يمكن استثمارها وتداولها، لكنها تختلف عن الأصول التقليدية في طبيعتها المادية وقواعد تداولها، مما يثير تساؤلات قانونية مهمة حول تصنيفها وحقوق الملكية المرتبطة بها (Zohar, ٢٠١٥, p. ٩).

الفرع الثاني: طبيعة الأصول الرقمية في القانون الخاص بالنسبة لطبيعتها القانونية، فقد اختلف الفقهاء في تصنيف الأصول الرقمية. يرى فريق من الفقهاء أنها ملكية خاصة، إذ يتمتع صاحبها بحق التصرف الكامل فيها، بما في ذلك البيع والهبة والرهن، مع إمكانية إثبات الملكية باستخدام سجلات البلوكشين والسجلات الرقمية المعتمدة (Finck, ٢٠٢٠, p. ٣٧). بينما يرى آخرون أنها تمثل حقوقاً عينية محدودة، نظراً لعدم وجودها المادي الملموس، ويقتصر الحق فيها على الاستفادة الرقمية من الأصل دون القدرة على التصرف المادي كما هو الحال في الأموال المنقولة التقليدية (Manski, ٢٠١٩, p. ٨٨)ثمة جدل كبير حول ما إذا كانت الأصول الرقمية تُصنف كأموال منقولة أم كحقوق غير مادية. يرى بعض الباحثين أنها أموال منقولة، لأنها قابلة للتداول وتقدير قيمتها مالياً، ويمكن تحويلها مقابل أصول أو خدمات أخرى، وهذا يقترب من خصائص الأموال التقليدية مثل النقود والأسهم (Werbach, ٢٠١٨, p. ٥٥). بينما يرفض آخرون هذا التصنيف، ويعتبرونها حقوقاً غير مادية مشابهة للملكية الفكرية، لأنها لا تمتلك وجوداً مادياً ملموساً، وتعتمد على سجلات رقمية مشفرة لضمان الملكية وإثباتها، مما يجعلها خاضعة لقواعد خاصة تختلف عن قواعد الأموال المنقولة التقليدية (Raskin, ٢٠١٧, p. ١٠٣).وبذلك، يظهر أن الأصول الرقمية تتسم بطبيعة مزدوجة، اقتصادية وقانونية، تجعلها في حالة انتقالية بين كونها أموالاً منقولة وحقوقاً غير مادية، وهو ما يستلزم تطوير تشريعات قانونية دقيقة تنظم حقوق الملكية الرقمية، وتحدد آليات تداولها وحمايتها من الاحتيال، فضلاً عن وضع قواعد واضحة لتحديد المسؤولية المدنية والجنائية في حال انتهاك حقوق الملكية الرقمية أو التلاعب بالأصول (Finck, ٢٠٢٠, p. ٤٢; Manski, ٢٠١٩, p. ٩٠).

المطلب الثاني: الإطار القانوني للأصول الرقمية في التشريعات المختلفة

الفرع الأول: التشريعات العربية

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في تنظيم الأصول الرقمية، مع التركيز على حماية حقوق الملكية الرقمية وتنظيم تداول العملات المشفرة. في **الإمارات العربية المتحدة**، أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) والسلطات المالية في دبي إطاراً تنظيمياً للأصول الرقمية، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتداول، وحماية المستثمرين، وتسجيل الأصول الرقمية على منصات مرخصة (UAE Fintech, ٢٠٢٢, p. ١٤).في **مصر**، لم يتم بعد وضع تشريع شامل للأصول الرقمية، لكن البنك المركزي المصري أصدر تحذيرات حول استخدام العملات المشفرة، مشدداً على عدم الاعتراف القانوني بها كعملة رسمية، مع منح بعض الشركات تراخيص محدودة للعمل في مجال التكنولوجيا المالية (Central Bank of Egypt, ٢٠٢١, p. ٧)أما في **السعودية**، فقد أطلقت هيئة السوق المالية وصندوق النقد العربي مبادرات لتطوير تنظيمات للأصول الرقمية، مع التأكيد على حماية المستثمرين وفرض متطلبات الامتثال على المنصات الرقمية (Capital Market Authority Saudi, ٢٠٢٢, p. ٢٣)في **الجزائر**، تعتبر القوانين الوطنية الأصول الرقمية غير معترف بها رسمياً، وتحظر تداول العملات المشفرة، إلا أن هناك نقاشاً مستمراً حول إمكانية تطوير إطار قانوني محدد يسمح بتنظيم الأصول الرقمية دون الإضرار بالاقتصاد الوطني (Law Financial Algerian, ٢٠٢٠, p. ١٩).بشكل عام، يظهر أن الاعتراف القانوني بالأصول الرقمية وحقوق الملكية المرتبطة بها في التشريعات العربية لا يزال محدوداً، ويختلف من دولة إلى أخرى بحسب مدى جاهزية البنية التحتية القانونية والتقنية والرقابية، مع التركيز على حماية المستثمرين ومنع الاحتيال وغسيل الأموال (Finck, ٢٠٢٠, p. ٥٨).الفرع الثاني: التشريعات الأوروبية في أوروبا، أظهرت تشريعات الاتحاد الأوروبي تقدماً كبيراً في تنظيم الأصول الرقمية، خصوصاً من خلال **لائحة الأسواق في الأصول المشفرة (MiCA)**، التي تهدف إلى توفير إطار قانوني شامل للأصول الرقمية وحماية المستثمرين وتنظيم مزودي خدمات الأصول الرقمية (Commission European, ٢٠٢٣, p. ٥).تشمل هذه اللائحة تحديد أنواع الأصول الرقمية، وشروط إصدارها وتداولها، ومتطلبات الإفصاح والشفافية، وحماية حقوق الملكية الرقمية. كما تنص على إلزام المنصات الرقمية

المرخصة بتقديم ضمانات لحماية الأصول الرقمية ومنع الاحتيال (Parliament European, ٢٠٢٣, p. ١١)على مستوى بعض الدول الأوروبية، مثل **ألمانيا وفرنسا**، تم تطوير قوانين وطنية تكمل MiCA، بحيث تفرض تسجيل الأصول الرقمية، وتنظيم التداول في البورصات المرخصة، وتحديد المسؤوليات القانونية للوسطاء الرقميين (Authority Supervisory Financial Federal German, ٢٠٢٢, p. ٨; Authority Markets Financial French, ٢٠٢١, p. ١٠)وبذلك، يمكن القول إن التشريعات الأوروبية توفر إطاراً قانونياً متكاملاً للأصول الرقمية، يضمن الاعتراف القانوني بها وحقوق الملكية المرتبطة بها، ويحدد التزامات مزودي الخدمات الرقمية والمستثمرين، مع التركيز على الشفافية، وحماية الحقوق الرقمية، والتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Finck, ٢٠٢٠, p. ٦١; Werbach, ٢٠١٨, p. ٦٥).

المبحث الثاني: تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي

المطلب الأول: الأسس القانونية لتصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي

الفرع الأول: في القانون الخاص العربي في القانون المدني العربي، ترتكز الملكية على مجموعة من المعايير الأساسية، أهمها: الحق في الانتفاع والتصرف والحيازة، وحماية المالك من الاعتداء على ملكيته (***Hamoudi-Al***, ٢٠١٨, ***p.*** ٥٢). هذه المعايير تتضمن أيضاً إمكانية نقل الملكية، التوريث، والرهن، وهي عناصر أساسية لتحديد ما إذا كان الأصل قابلًا للاعتراف به كملكية خاصة.تطبيق هذه المعايير على الأصول الرقمية يطرح تحديات فقهية وقانونية، نظراً لعدم وجود وجود مادي للأصل. يرى بعض الفقهاء أن الأصول الرقمية يمكن تصنيفها كملكية خاصة إذا ثبتت القدرة على التحكم فيها والتصرف بها، مثل بيعها أو نقلها عبر منصات مرخصة، وتكون محمية بحقوق قانونية مشابهة للملكية التقليدية (***Finck***, ٢٠٢٠, ***p.*** ٣٧). بالمقابل، هناك رأي آخر يعتبر الأصول الرقمية حقوقاً رقمية خالصة، تُعد امتيازات أو حقوقاً محدودة، وليست ملكية كاملة، وذلك بسبب عدم إمكانية تطبيق كل عناصر الملكية التقليدية عليها بشكل كامل، خاصة فيما يتعلق بالحيازة المادية والتصرف التقليدي (***Manski***, ٢٠١٩, ***p.*** ٨٨)في هذا الإطار، يمكن القول إن القانون المدني العربي يبدأ في الاعتراف بالأصول الرقمية كحق ملكي، لكن مع بعض القيود والضوابط، مثل تسجيل الأصول الرقمية في منصات معتمدة وتوثيق التعاملات، لضمان حماية حقوق المالك ومنع النزاعات القانونية.

الفرع الثاني: في القانون الخاص الأوروبي في القانون المدني الأوروبي، تُعتبر الملكية حقاً شاملاً يضم حق الانتفاع، التصرف، والاستبعاد، ويتمتع بحماية قضائية واسعة (***Schwenzer*** & ***Schlechtriem***, ٢٠١٦, ***p.*** ٣٣). مقارنة بهذا المفهوم، يُظهر تحليل الأصول الرقمية أن هناك قابلية لتصنيفها كملكية خاصة، شريطة وجود نظام قانوني وتقني يضمن السيطرة الكاملة للأفراد على أصولهم الرقمية.تنظيمات الاتحاد الأوروبي، مثل ***MiCA***، والعديد من القوانين الوطنية في ألمانيا وفرنسا، تسمح للأفراد بالاعتراف بحقوق الملكية الرقمية، وتوفر آليات للحماية القانونية، بما في ذلك تسجيل الأصول الرقمية، التحقق من الهوية، وضمان أمان المنصات الرقمية (***Commission European***, ٢٠٢٣, ***p.*** ٥; ***Authority Supervisory Financial Federal German***, ٢٠٢٢, ***p.*** ٨). هذه الآليات تجعل الأصول الرقمية قابلة للاعتراف بها كملكية خاصة، مع إمكانية التصرف فيها كما هو الحال مع الأصول المادية أو الأموال التقليدية، مع الاحتفاظ بحقوق المالك في الانتفاع والاستبعاد (***Werbach***, ٢٠١٨, ***p.*** ٦٥).ومع ذلك، يبقى تحدي الاعتراف الكامل بالأصول الرقمية كملكية خاصة قائماً بسبب طبيعتها الافتراضية، وحاجة التشريعات الوطنية إلى تحديد مدى مسؤولية المالك والمنصات في حال النزاعات أو القرصنة، إضافة إلى الحاجة لتوحيد المعايير الأوروبية لضمان حماية المستثمرين والمستخدمين في كل الدول الأعضاء (***Finck***, ٢٠٢٠, ***p.*** ٦١).

المطلب الثاني: آثار تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي

الفرع الأول: الحقوق والالتزامات المترتبة تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي يترتب عليه مجموعة من الحقوق والالتزامات القانونية للأفراد والمؤسسات. من بين الحقوق الأساسية، **حق التصرف**، الذي يشمل البيع، الهبة، الرهن، أو التنازل عن الأصول الرقمية لشخص آخر، شريطة وجود نظام رقمي وقانوني يسمح بتسجيل النقل وضمان إثباته (***Finck***, ٢٠٢٠, ***p***. ٤٢). كما يشمل **حق الانتفاع**، أي قدرة المالك على استخدام الأصول الرقمية لتحقيق مكاسب مالية أو الحصول على مزايا أخرى، مثل الحصول على توزيعات رمزية أو الاستفادة من العقود الذكية المرتبطة بالأصل (***Werbach***, ٢٠١٨, ***p***. ٦٠)بالإضافة إلى ذلك، يمتد الحق إلى **حق الوراثة أو النقل**، حيث يمكن للأصول الرقمية الانتقال إلى الورثة أو الأطراف الأخرى وفقاً للقوانين المدنية أو أحكام العقود، شرط توثيق الملكية الرقمية وضمان إمكانية التعرف على الورثة (***Manski***, ٢٠١٩, ***p***. ٩٢)في المقابل، يترتب على المالك **التزامات قانونية**، خصوصاً فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأضرار أو الاختلاس الرقمي. فإذا تم اختراق الحسابات الرقمية أو سرقة الأصول، قد يتحمل المالك أو المنصة الرقمية مسؤولية جزئية أو كاملة بحسب التشريع المحلي والدولي، ما يستلزم وجود قواعد واضحة لحماية حقوق الملكية الرقمية وتحديد المسؤوليات (***Raskin***, ٢٠١٧, ***p***. ١٠٧).الفرع الثاني: الآثار العملية للتعامل التجاري والاستثماري تأثير تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي يظهر بشكل واضح في الأنشطة التجارية والاستثمارية. أولاً، **تداول الأصول الرقمية في السوق** يصبح أكثر وضوحاً وشرعية، حيث يمكن للمستثمرين التعامل بالأصول الرقمية ضمن إطار قانوني يضمن إثبات الملكية وحماية الحقوق، مما يقلل المخاطر المرتبطة بالاحتيال أو النزاعات القانونية (***Commission European***, ٢٠٢٣, ***p***. ١٢)ثانياً، يسهل **إبرام العقود والضمانات القانونية** المتعلقة بالأصول الرقمية، مثل العقود الذكية أو العقود الاستثمارية، إذ توفر حماية قانونية للملكية الرقمية وتمكن الأطراف من تحديد حقوقها والتزاماتها بوضوح، بما يشمل الشروط المتعلقة بالبيع، الرهن، أو التأمين على الأصول الرقمية (***Christidis*** & ***Devetsikiotis***, ٢٠١٦, ***p***. ٢٣١)كما أن الاعتراف القانوني بالأصول الرقمية كملكية خاصة يعزز **الثقة في الأسواق الرقمية**، ويشجع على الاستثمار في مشاريع التمويل اللامركزي، والتداول في البورصات الرقمية المرخصة، ويدعم تطوير الابتكار التكنولوجي المرتبط بالبلوكشين والعملات المشفرة (***Finck***, ٢٠٢٠, ***p***. ٦١; ***Werbach***, ٢٠١٨, ***p***. ٦٨)باختصار، تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي لا يقتصر على حماية الحقوق الفردية، بل يمتد ليؤثر في النشاط الاقتصادي الرقمي، ويوفر قاعدة قانونية آمنة لتنمية الاستثمارات الرقمية والتعاملات التجارية في الأسواق الحديثة.

المبحث الثالث: المقارنة بين التشريعات العربية والأوروبية

المطلب الأول: نقاط التقارب

الفرع الأول: أوجه التشابه في الاعتراف القانوني رغم الفروق التشريعية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، هناك نقاط تقارب واضحة في الاعتراف القانوني بالأصول الرقمية وحماية الملكية المرتبطة بها. في كل من التشريعات العربية الحديثة، مثل الإمارات والسعودية، وكذلك في الاتحاد الأوروبي بموجب MiCA، يتم التركيز على **حماية الملكية الرقمية**، بحيث يُمنح المالك القدرة على إثبات حقوقه الرقمية والتصرف فيها ضمن إطار قانوني واضح (Finck, ٢٠٢٠, p. ٥٨; Commission European, ٢٠٢٣, p. ٥)كما يشترك الطرفان في **تنظيم تداول الأصول الرقمية** من خلال اعتماد منصات مرخصة ومراقبة الأنشطة الرقمية لمنع الاحتيال وغسيل الأموال، وإلزام مقدمي الخدمات الرقمية بمعايير الشفافية وحماية المستثمرين (Werbach, ٢٠١٨, p. ٦٥; Authority Market Capital Saudi, ٢٠٢٢, p. ٢٣). وهذا يعكس رغبة كلا النظامين في ضمان استقرار الأسواق الرقمية وحماية الحقوق الفردية، على الرغم من اختلاف طبيعة التشريع ودرجة تفصيل اللوائح.

الفرع الثاني: التشابه في آثار التصنيف القانوني أما بالنسبة لآثار تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي، فإن هناك تشابهاً ملحوظاً في كل من التشريعات العربية والأوروبية. يتم الاعتراف بمجموعة من **الحقوق والالتزامات** المترتبة على الملكية الرقمية، مثل حق التصرف، حق الانتفاع، حق الوراثة أو النقل، والمسؤولية عن الأضرار أو الاختلاس الرقمي (***Manski***, ٢٠١٩, ***p***. ٩٢; ***Raskin***, ٢٠١٧, ***p***. ١٠٧).كما أن **التأثير على المعاملات التجارية والاستثمارية** يظهر في كلا النظامين، من خلال تعزيز الثقة في التداول الرقمي وإبرام العقود والضمانات القانونية للأصول الرقمية، سواء في أسواق عربية محدودة التنظيم أو في الأسواق الأوروبية الأكثر تنظيماً. يؤدي هذا إلى تعزيز الاستثمارات الرقمية، وزيادة الشفافية في التعاملات، وتقليل المخاطر المرتبطة بالنزاعات القانونية أو الاختلاس (***Finck***, ٢٠٢٠, ***p***. ٦١; ***Werbach***, ٢٠١٨, ***p***. ٦٨).يمكن القول إن نقاط التقارب الأساسية تكمن في السعي لتوفير حماية قانونية متساوية للملكية الرقمية، وتنظيم التداول، وضمان الحقوق والالتزامات القانونية، مما يسهل التفاعل الاقتصادي الرقمي في كلا السياقين التشريعيين.

المطلب الثاني: نقاط الاختلاف والتحديات

الفرع الأول: الاختلافات التشريعية والتقنية

على الرغم من وجود نقاط تقارب، تظهر اختلافات واضحة بين التشريعات العربية والأوروبية في تعريف الأصول الرقمية والاعتراف القانوني بها. ففي التشريعات العربية، يختلف الاعتراف القانوني بالأصول الرقمية من دولة إلى أخرى؛ فالإمارات والسعودية بدأت بوضع أطر تنظيمية محددة، بينما بعض الدول مثل مصر والجزائر لم تعترف رسمياً بهذه الأصول، ويقتصر التعامل عليها على نطاق محدود أو تحظر بعض الأنشطة الرقمية (UAE Fintech, ٢٠٢٢, p. ١٤; Law Financial Algerian, ٢٠٢٠, p. ١٩)أما في أوروبا، فإن MiCA وقوانين الدول الأعضاء توفر تعريفاً واضحاً للأصول الرقمية، وتحدد معايير الاعتراف القانوني بها، وشروط إصدارها وتداولها وحماية المستثمرين (European Commission, ٢٠٢٣, p. ٥). كما تختلف آليات الرقابة والتنظيم بين الطرفين؛ ففي التشريعات العربية، غالباً ما تكون الرقابة مركزة على البنوك المركزية وهيئات السوق المالية، بينما في أوروبا هناك تنظيم شامل يشمل تسجيل الأصول، ترخيص المنصات الرقمية، والإشراف المستمر على العمليات والتقارير المالية (Werbach, ٢٠١٨, p. ٦٥; Finck, ٢٠٢٠, p. ٥٨).الفرع الثاني: التحديات القانونية والفقهيةتواجه التشريعات العربية عدة تحديات مقارنة بالأوروبية. أولاً، هناك **ثغرات تشريعية**، مثل عدم وجود تشريع شامل للأصول الرقمية في معظم الدول العربية، ما يؤدي إلى عدم وضوح الحقوق والالتزامات القانونية وحماية الملكية الرقمية (Manski, ٢٠١٩, p. ٩٠). ثانياً، هناك **مشاكل إثبات الملكية وحماية الحقوق**، نظراً لطبيعة الأصول الرقمية الافتراضية، وعدم وجود آليات تسجيل موحدة، مما يزيد من خطر الاختلاس أو النزاعات بين الأطراف (Raskin, ٢٠١٧, p. ١٠٧).في المقابل، التشريعات الأوروبية تقدم حلولاً متقدمة للتحديات القانونية والفقهية، من خلال لوائح MiCA وإطارها التنظيمي، التي تنص على تسجيل الأصول الرقمية، تحديد مسؤولية المنصات الرقمية، وضمان حماية حقوق المستثمرين (European Parliament, ٢٠٢٣, p. ١١). ومع ذلك، حتى في أوروبا، هناك تحديات تقنية مستمرة، مثل تأمين العقود الذكية وحماية البيانات، والتي تتطلب تحديثات مستمرة للقوانين لتواكب التطورات التكنولوجية (Devetsikiotis & Christidis, ٢٠١٦, p. ٢٣١).يمكن القول إن الاختلافات والتحديات الأساسية تكمن في درجة النضج القانوني والتقني، حيث تتمتع أوروبا بإطار تنظيمي متكامل ومتطور، بينما تواجه الدول العربية حاجة ماسة لتطوير تشريعات شاملة تتماشى مع التطورات الرقمية وتحمي حقوق الملكية بشكل فعال.

النتائج

يمكن القول إن تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي يمثل خطوة جوهرية نحو تنظيم البيئة الرقمية الحديثة، حيث يتيح هذا التصنيف وضع أسس قانونية واضحة للأفراد والمؤسسات للتصرف في الأصول الرقمية وحمايتها من الاختلاس أو النزاعات القانونية. فالأصول الرقمية، بما في ذلك العملات المشفرة، الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعقود الذكية، تتميز بطبيعة افتراضية تجعلها مختلفة عن الأصول التقليدية، ما يفرض على التشريع تحديد إطار قانوني يضمن إثبات الملكية، حماية الحقوق، وتسهيل التداول والاستثمار (Finck, ٢٠٢٠, p. ٤٢; Werbach, ٢٠١٨, p. ٦٠).أهمية تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي تظهر في عدة محاور. أولاً، تعزيز **حقوق المالكين**، بما يشمل حق التصرف، حق الانتفاع، حق الوراثة أو النقل، والمسؤولية عن الأضرار أو الاختلاس الرقمي، وهو ما يوفر حماية قانونية للأفراد ويقلل المخاطر المرتبطة بالتعامل الرقمي (Manski, ٢٠١٩, p. ٩٢; Raskin, ٢٠١٧, p. ١٠٧). ثانياً، دعم **الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية**، حيث يتيح الاعتراف القانوني بالملكية الرقمية إبرام عقود قانونية واضحة، وضمان تداول الأصول الرقمية في الأسواق بطريقة آمنة وشفافة، مما يعزز الثقة بين المستثمرين ويشجع على الابتكار التكنولوجي (Commission European, ٢٠٢٣, p. ١٢).يلعب كل من **الفقه والمشرع العربي** دوراً محورياً في تطوير التشريع لمواكبة هذه التطورات الرقمية. فالتشريعات العربية تحتاج إلى التكيف مع الطبيعة الافتراضية للأصول الرقمية، ووضع قواعد واضحة لإثبات الملكية وحماية الحقوق، مع تحديد مسؤوليات المنصات الرقمية والمستخدمين. كما يجب أن يستفيد الفقه من التجارب الأوروبية، مثل MiCA، في صياغة قواعد مرنة تسمح بالاستثمار الرقمي، وتضمن حماية الملكية، وتحد من النزاعات القانونية (Finck, ٢٠٢٠, p. ٦١; Werbach, ٢٠١٨, p. ٦٨).من أهم التوصيات لتعزيز الحماية القانونية والتعامل الآمن مع الأصول الرقمية:

١. **وضع إطار تشريعي شامل:** يشمل تعريف الأصول الرقمية، آليات الاعتراف القانوني بها، حقوق الملكية، والمسؤوليات المرتبطة بها، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية (Parliament European, ٢٠٢٣, p. ١١).

٢. **تطوير آليات تسجيل وتوثيق الأصول الرقمية:** مثل منصات مرخصة لحفظ سجلات الملكية الرقمية والعقود الذكية، لضمان الإثبات القانوني وتقليل المخاطر المتعلقة بالاختلاس أو النزاعات (Devetsikiotis & Christidis, ٢٠١٦, p. ٢٣١).

٣. **حماية المستثمرين والمستخدمين:** من خلال تنظيم تداول الأصول الرقمية، فرض معايير شفافية، ومراقبة المنصات الرقمية لضمان الالتزام بالقوانين وحماية الحقوق (Finck, ٢٠٢٠, p. ٥٨).

٤. **تشجيع التعاون بين الدول العربية:** لتبادل الخبرات ووضع معايير مشتركة تتعلق بالأصول الرقمية، بما يضمن تناسق التشريعات وفعالية الرقابة (Werbach, ٢٠١٨, p. ٦٥).

٥. **تعليم وتوعية المجتمع الرقمي:** زيادة وعي المستثمرين والمستخدمين حول حقوقهم القانونية وكيفية حماية الأصول الرقمية، بالإضافة إلى التوجيه حول المخاطر التقنية والقانونية (Manski, ٢٠١٩, p. ٩٥).

يمكن القول إن تصنيف الأصول الرقمية كحق ملكي لا يقتصر على حماية الأفراد، بل يمتد ليشمل **تحفيز التنمية الاقتصادية الرقمية،** ودعم الابتكار التكنولوجي، وتعزيز الثقة في الأسواق الرقمية. كما يوفر هذا التصنيف قاعدة قانونية متينة لتطوير التشريعات العربية بما يتوافق مع المعايير الأوروبية والدولية، ويقلل من المخاطر القانونية والفنية المرتبطة بالأصول الرقمية (Finck, ٢٠٢٠, p. ٦١; Werbach, ٢٠١٨, p. ٦٨).ختاماً، يتضح أن تطوير التشريع العربي ليواكب التحولات الرقمية يحتاج إلى **تعاون متكامل بين الفقه، المشرع، والمجتمع الرقمي،** لضمان حماية الملكية الرقمية، تسهيل التداول والاستثمار، وضمان الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها الأصول الرقمية، مع الحد من المخاطر القانونية والتقنية المرتبطة بها. هذا النهج يشكل خطوة أساسية نحو بيئة رقمية آمنة وموثوقة، تعكس تطور الأسواق المالية والتقنية في القرن الحادي والعشرين.

المراجع الكاملة:

1. Algerian Financial Law .(٢٠٢٠) .Law on digital financial assets .Algiers :Ministry of Finance.
2. Al-Hamoudi ,A .(٢٠١٨) .Principles of Civil Law in the Arab World .Cairo :Arab Legal Publications.
3. Catalini ,C & ,.Gans ,J .S .(٢٠١٦) .Some Simple Economics of the Blockchain .MIT Sloan Research Paper No.١٦-٥١٩١ .
4. Central Bank of Egypt .(٢٠٢١) .Guidelines on cryptocurrency and digital payments .Cairo :CBE.
5. Christidis ,K & ,.Devetsikiotis ,M .(٢٠١٦) .Blockchains and smart contracts for the Internet of Things .IEEE Access.٢٣٠٣–٢٢٩٢ ,٤ ,
6. Dowling ,M .(٢٠٢٢) .NFTs and the future of digital ownership .Journal of Digital Finance.٢٠–١٠ ,(١)٣ ,
7. European Commission .(٢٠٢٣) .Proposal for Markets in Crypto-Assets Regulation) MiCA .(Brussels :EC Publications.
8. European Parliament .(٢٠٢٣) .Regulatory framework for crypto-assets in the EU .Strasbourg :EP.
9. Finck ,M .(٢٠٢٠) .Blockchain regulation and governance in Europe .Cambridge University Press.
10. Fintech UAE .(٢٠٢٢) .Regulatory framework for digital assets in the UAE .Dubai Financial Publications.
11. French Financial Markets Authority .(٢٠٢١) .Regulation on digital assets in France .Paris :AMF Publications.
12. German Federal Financial Supervisory Authority .(٢٠٢٢) .Crypto-asset regulation in Germany .Frankfurt : BaFin.
13. Manski ,S .(٢٠١٩) .Legal nature of cryptocurrencies .International Journal of Law and Information Technology.١٠١–٨٥ ,(٢)٢٧ ,
14. Raskin ,M .(٢٠١٧) .Digital assets and property law .Stanford Technology Law Review.١٢٠–٩٥ ,(١)٢٠ ,
15. Saudi Capital Market Authority .(٢٠٢٢) .Digital assets and investment regulations .Riyadh :CMA Publications.
16. Schlechtriem ,P & ,.Schwenzer ,I .(٢٠١٦) .Commentary on the UN Convention on Contracts for the International Sale of Goods) CISG .(Oxford :Oxford University Press.
17. Tapscott ,D & ,.Tapscott ,A .(٢٠١٦) .Blockchain revolution :how the technology behind bitcoin is changing money ,business ,and the world .Penguin.
18. Werbach ,K .(٢٠١٨) .The Blockchain and the New Architecture of Trust .MIT Press.
19. Zohar ,A .(٢٠١٥) .Bitcoin :under the hood .Communications of the ACM.١١٣–١٠٤ ,(٩)٥٨ ,